بنك الكويت الوطني

عام 2020

مؤتمر المستثمرين/ المحللين

2 فبراير 2021

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في العام 2020

الأربعاء الموافق 3 فبراير 2021

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 2 فبراير 2021 الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز

من المجموعة المالية هيرميس EFG Hermes

عامل البدالة: اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لعام 2020. سيتم تسجيل أحداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG HERMES)، تفضلي إلينا.

إلينا سانشيز: أشكرك ومساء الخير عليكم جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن العام 2020. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنابة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

أمير حنا: شكرا إلينا

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للعام 2020.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطلعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في الإجابة على جميع أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

ينضم إلينا اليوم السيد /عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، وكذلك السيد/ سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنابة. والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر: شكراً لك أمير.

مساء الخير لكم جميعاً.

يسعدني أن ألتقي بكم مجدداً لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للسنة المالية لعام 2020.

بداية، أتمنى أن تكونوا جميعاً بصحة وعافية في ظل هذه الظروف غير المسبوقة التي نمر بها جميعاً.

كما تعلمون، فلا تزال النظرة المستقبلية للأوضاع الاقتصادية حول العالم تخيم عليها حالة عدم اليقين، حيث من المتوقع أن تستمر تداعيات جائحة كورونا خلال العام 2021، وتلقي بظلالها على جميع الأسواق، وبالطبع لن تكون الكويت ومنطقة الشرق الأوسط استثناء.

وفي ضوء هذه الأوضاع الصعبة والاستثنائية، تعرض أداء المجموعة لضغوط، لكنه ظل جيداً، حيث أظهر نموذج أعمالنا قوة ومرونة خلال الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة. وكانت قدراتنا الرقمية القوية عاملاً حاسماً لضمان سرعة وسلاسة عملياتنا وأيضاً بأقل درجة ممكنة من التأثر لخدماتنا، الأمر الذي مكننا من الحفاظ على إحراز تقدم على صعيد معظم أهدافنا الاستراتيجية. فمنذ بداية فترة الإغلاق، والتي أعقبها التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على حركة التنقل والأنشطة التجارية، قام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التباعد الاجتماعي وتوفير ظروف عمل آمنة للعملاء والموظفين على حد سواء، كما تم تسريع دعم وتطوير القدرات الرقمية لتمكين مكاتب الدعم المساندة والخطوط الأمامية من اتمام العمليات عن بُعد.

وفي هذا الإطار، فإننا سعداء بالنتائج التي تم الإعلان عنها . فقد بذلنا جهوداً كبيرة للحفاظ على قوة مركزنا المالي، وتكللت هذه الجهود بالنجاح. وليس من المستغرب انخفاض الربحية في ضوء بيئة أسعار الفائدة منخفضة وزيادة في المخصصات الاحترازية، لكننا على ثقة لا تخلو من الحذر من أننا سنشهد تحسناً في عملياتنا خلال العام 2021.

وخلال العام 2020، حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 246.3 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 38.6% مقارنة بالعام الماضي. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 20 فلساً للسهم بالإضافة إلى 5% كأسهم منحة، وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية. وإنه لمن دواعي فخرنا مواصلة التمتع بمركز قوي يمكننا من الاستمرار في توزيع الأرباح على مساهمينا على الرغم مما نشهده من ظروف استثنائية.

وفيما تتوجه أنظارنا إلى لهذا العام الجديد، فسوف يركز البنك على استغلال انتشاره الجغرافي الواسع لتعزيز الربحية. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنسعى إلى تحقيق النمو في عملياتنا الأساسية بالأسواق الرئيسية، لا سيما مصر والمملكة العربية السعودية. ففي السوق المصري، تتوافر فرص واعدة في قطاعي الخدمات المصرفية للتجزئة والشركات، ونحن على أتم الاستعداد لاستغلال هذه الفرص. أما في السوق السعودي، فقد حققت أنشطة إدارة الثروات لدينا زخماً قوياً. وعلى المستوى المحلي، يبقى النمو في الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة أحد أهم العوامل المحركة لتنويع أرباح المجموعة.

ومن جهة أخرى، سيواصل البنك تسريع برنامجه للتحول الرقمي، سعياً منا لتحقيق الريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية على المستوى الإقليمي، حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة العمليات، ويساعدنا على الحد من زيادة التكاليف. وبالنسبة لعملائنا، فإن التزامنا بتطوير القنوات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل سيمنحهم تجربة أكثر تكاملاً وشمولية، وبالتالي تلبية احتياجات شرائح أوسع من العملاء. فقد كان من الواضح خلال العام 2020 أن القنوات الرقمية كانت عاملاً حاسماً لتوفير المرونة لعملياتنا ووفرت بديلاً عن الفروع في ظل ظروف الجائحة.

كذلك، يعتزم البنك الحفاظ على نهجه المتحفظ تجاه المخاطر، والاستمرار في التحوط تحسباً لحالة عدم اليقين على مستوى كافة القطاعات، حيث سيساعدنا ذلك في تهيئة أنفسنا مع عودة إلى المستويات الطبيعية للأنشطة الاقتصادية والطلب على الائتمان. كما سنواصل مراقبة التكاليف، حيث مكنتنا الخطوات التي اتخذناها في هذا الإطار من الحفاظ على تكاليف التشغيل عند المستوى المناسب.

في ختام حديثي، أود التأكيد على إن بنك الكويت الوطني لا يزال يجني ثمار مرونة نموذج أعماله واستراتيجيته، مدعوماً بقوة ميزانيته العمومية وجودة أصوله ومستويات سيولة عالية، وهي مميزات لم تتغير وستساعدنا على تخطي تبعات الأزمة الحالية ومن ثم العودة إلى مستويات النمو والربحية القوية.

ننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

تفضل سوجيت.

سوجيت رونغي: شكراً السيد/ عصام.

عمتم مساءً جميعاً، وأهلاً ومرحباً بكم.

يسعدني أن انتهز هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية عن العام الماضي والمنتهي في 31 ديسمبر 2020.

لقد قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي ربح بقيمة 246.3 مليون دينار كويتي للعام 2020، ما يمثل انخفاضاً نسبته 38.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019، كما سجل الفائض التشغيلي (أي الأرباح قبل استقطاع المخصصات والضرائب) انخفاض نسبته 10.2% على أساس سنوي.

وكما سنلاحظ في شرائح العرض التالية، فإن المجموعة برهنت مجدداً على مدى قوة علامتها المصرفية، وصلابة مركزها المالي، فضلاً عما تتمتع به من مزايا التنويع الجغرافي وقدرتها الفريدة على ممارسة العمليات المصرفية التقليدية والإسلامية في آنٍ واحد.

كما تعلمون جميعاً، فقد ألقت جائحة كورونا المستمرة، وإجراءات الإغلاق والقيود على حركة السفر وغيرها من الإجراءات الهادفة للسيطرة على تفشي الوباء، بظلالها السلبية على الأنشطة التجارية في العديد من القطاعات، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الخدمات المالية. كما أثر هبوط أسعار النفط وتراجع وتيرة النشاط القطاع غير النفطي واتساع عجز الموازنة على بيئة الاقتصاد الكلي في الكويت في العام 2020. وخلال الجزء الأخير من الربع الثالث من العام، أدى الفتح الجزئي للاقتصادات إلى تحسن طفيف في البيئة التشغيلية، رغم أن حالة عدم اليقين العام فيما يتعلق بظروف الجائحة لا تزال سائدة.

ننتقل الآن إلى النتائج المالية للعام 2020.

بداية، أود أن أوضح أنه خلال الربع الأول من العام 2020، قامت المجموعة، ومن خلال بنك بوبيان التابع لها، بزيادة ملكيتها في بنك لندن والشرق الأوسط من 27.9% إلى 71.1%. وتشمل النتائج المالية للمجموعة للعام 2020 أثر الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط، حيث أضاف بنك لندن والشرق الأوسط للمجموعة نحو 538 مليون دينار كويتي في حجم الإقراض و616 مليون دينار كويتي للموجودات عند الاستحواذ.

ننتقل الآن إلى مناقشة الأداء التشغيلي والنتائج المالية للعام 2020.

كما هو موضح أعلى يسار الشريحة التاسعة، بلغ صافي الربح للعام 2020 نحو 246.3 مليون دينار كويتي، والذي يعد مرناً بالمقارنة مع بيئة الأعمال الاستثنائية والمليئة بالتحديات ، حيث شهدنا انخفاضاً كبيراً في أسعار الفائدة القياسية، وضعف للنشاط الاقتصادي والذي ألقى بظلاله على حجم الأعمال وارتفاع تكلفة المخاطر. ويعود الانخفاض بنسبة 38.6% في صافي الربح مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي إلى تراجع الفائض التشغيلي وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

بلغ صافي الربح للربع الرابع من العام 2020 نحو 77.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 34.9% عن صافي ربح الربع الثالث من العام 2020 البالغ 57.6 مليون دينار كويتي. ويرجع هذا الارتفاع في صافي الربح بشكل رئيسي إلى انخفاض تكلفة المخاطر خلال الربع الرابع. بينما سجل صافي الربح للربع الرابع انخفاضاً بنسبة 21.6% مقارنة بنفس الربع من العام 2019.

وبلغ الفائض التشغيلي للمجموعة كما هو موضح أعلى يمين الشريحة نحو 530.9 مليون دينار كويتي للعام 2020 ، بانخفاض نسبته 10.2% عن الفائض التشغيلي للعام 2019، كما انخفضت صافي إيرادات التشغيل خلال العام بنسبة 5.9%، بينما زادت مصروفات التشغيل بنحو 2.4%.

وبالانتقال إلى الأداء خلال الربع الرابع من العام 2020، بلغ الفائض التشغيلي للربع الرابع من العام 2020 نحو 124.6 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 14.7% وبواقع 21.4 مليون دينار كويتي عن الفائض التشغيلي للربع الثالث من العام 2020، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات، فكما تذكرون، فقد استفادت المجموعة خلال الربع الثالث من ارتفاع إيرادات غير الفوائد الأخرى، وهو ما لم يتكرر جزء كبير منه خلال الربع الرابع. وسجل الفائض التشغيلي للمجموعة خلال الربع الرابع من العام 2020 تراجعاً بقيمة 15.7 مليون دينار كويتي وبانخفاض نسبته 11.2% مقارنة بنفس الربع من العام 2019.ننتقل الآن إلى الإيرادات التشغيلية كما هو موضح أسفل يسار الشريحة. حيث بلغت صافي الإيرادات التشغيلية للعام 2020 نحو 842.5 مليون دينار كويتي، والتي على الرغم من انخفاضها بنسبة 5.9% مقارنة بالعام 2019، إلا أنها تعتبر مرنة في ظل هذه الظروف غير المسبوقة. وقد أثر الانخفاض بنسبة 8.1% في صافي إيرادات الفوائد إلى جانب انخفاض إيرادات الرسوم والعمولات وانخفاض إيرادات الاستثمارات بشكل سلبي على الإيرادات التشغيلية للعام 2020.

و بلغت الإيرادات التشغيلية للربع الرابع من العام 2020 نحو 210.1 مليون دينار كويتي؛ بانخفاض قدره 7.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع السابق. وسوف أتطرق إلى العوامل الرئيسية المؤثرة في حركة الإيرادات والهوامش والتكاليف في شرائح العرض اللاحقة

.

ويوضح أسفل الجانب الأيمن من الشريحة الأولى مكونات الإيرادات التشغيلية، حيث يشكل صافي إيرادات الفوائد نحو 75% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، فيما تشكل مصادر إيرادات غير الفوائد 25% منها، وذلك مقارنة بنسب بلغت 77% و23% لهذه المكونات في العام 2019.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية. هنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لأدائها.

كما هو موضح بالرسم البياني أعلى اليسار، فقد بلغ صافي إيرادات الفوائد للعام 2020 نحو 633.5 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 8.1% مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 والتي بلغ فيها 689.2 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من تأثر صافي إيرادات الفوائد سلباً بالانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، فقد كان مرناً بشكل مقبول خلال هذه الفترة الصعبة، وفي الكويت انخفض سعر الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي بواقع 150 نقطة أساس مقارنة بمستوى سعر الخصم الصادر في أكتوبر 2019. وقد عوض الانخفاض في هوامش الفائدة جزئياً النمو القوي في حجم القروض والاستثمارات.

وقد بلغ صافي إيرادات الفوائد للربع الرابع من العام 2020 نحو 160.9 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 4.4% مقارنة بالربع السابق من العام، وانخفاض نسبته 6.6% عن الربع الرابع من العام 2019.

وبلغ متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نحو 28.6 مليار دينار كويتي خلال العام 2020، بنمو نسبته 6.3% مقارنة بالعام 2019، وترجع هذه الزيادة في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد إلى النمو القوي في حجم الإقراض والاستثمار بغض النظر عن توحيد البيانات المالية لبنك لندن والشرق الأوسط، وسوف نتطرق إلى مزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً.

كما أسلفنا، فقد شهدنا انكماشاً في صافي هامش الفائدة لدينا مقارنة بالعام 2019. ويرجع هذا جزئياً إلى تأثير العامل الزمني على محفظة القروض لدينا نتيجة للانخفاض الكبير لسعر الخصم المحلي بنهاية الربع الأول من العام 2020. وعادة ما تنخفض هوامشنا الربحية بوتيرة سريعة نسبياً خلال دورة تراجع أسعار الفائدة نظراً لخصائص إعادة تسعير محفظة القروض لدينا، بينما يتأخر ظهور الأثر الكامل لانخفاض تكاليف التمويل.

في أسفل يسار هذه الشريحة، تلاحظون أن متوسط صافي هامش الفائدة خلال العام 2020 بلغ 2.21%، مقارنة بمتوسط هامش فائدة بنسبة 2.56% خلال العام 2019. وقد تحسن هامش الفائدة في الربع الرابع من العام 2020 مقارنة بالربع السابق حيث بلغ 2.22% (مقابل 2.13% للربع السابق)، لكنه يبقى متراجعاً بشكل كبير مقارنة بالربع الرابع من العام 2019، نظراً للتخفيض المفاجئ لأسعار الفائدة القياسية بنهاية الربع الأول من العام 2020.

خلال العام 2020، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.43%، مقارنة بنحو 4.45% للعام 2019، بينما بلغ متوسط تكلفة تمويل المجموعة 1.39% خلال العام، مقارنة بنحو

2.14% للعام 2019، بينما بلغ العائد وتكلفة التمويل للمجموعة للربع الرابع من العام 2020 نحو 3.08% و0.98% على التوالي.

في أسفل يمين هذه الشريحة، نرى المكونات الرئيسية التي أدت إلى تراجع متوسط صافي هامش الفائدة بواقع 35 نقطة أساس إلى 2.21% خلال العام 2020 مقارنة بنحو 2.56% خلال العام 2019. حيث أثر الانخفاض في أسعار الفائدة القياسية سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 105 نقطة أساس، بسبب ارتباط الحركة بين محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى تحسين صافي هامش الفائدة بواقع 70 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

سأتناول أولاً إيرادات غير الفوائد على مستوى المجموعة والموضحة أعلى يسار الشريحة.

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في العام 2020 نحو 209.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف نسبته 1.3% مقارنة بالعام 2019. وتأثرت الإيرادات من الرسوم والعمولات وإيرادات التعامل بالعملات الأجنبية سلباً بسبب تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في ظل إجراءات الإغلاق التي تم تطبيقها منذ منتصف مارس. وبالمثل، فقد تأثرت إيرادات الاستثمارات بالقيمة العادلة سلباً (المدرجة ضمن إيرادات غير الفوائد). وسجلت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد نتائج قوية للعام بلغت 24.9 مليون دينار كويتي ، حيث استفادت من أرباح بيع المقر الرئيسي السابق لبنك الكويت الوطني والتي بلغت 9.9 مليون دينار كويتي (خلال الربع الثالث من العام 2020)، ومن الدعم الحكومي المقدم لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة 11.8 مليون دينار كويتي

ويشمل إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ 209.1 مليون دينار كويتي إيرادات رسوم وعمولات بنحو 146.0 مليون دينار كويتي، وإيرادات من التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 38.2 مليون دينار كويتي، وصافي الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بنحو 24.9 مليون دينار كويتي. وقد انخفضت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 7.1% مقارنة بالعام 2019، بسبب تباطؤ البيئة التشغيلية خلال معظم فترات العام 2020.

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في الربع الرابع من العام 2020 نحو 49.2 مليون دينار كويتي والتي تتضمن أرباح بيع المقر الرئيسي السابق للبنك والدعم الحكومي المقدم لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، كما أسلفنا.

وتعد إيرادات الرسوم والعمولات قوية في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها الأسواق حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة

المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من الأنشطة الأخرى.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى يمين الشريحة. وقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للعام 2020 نحو 311.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 304.3 مليون دينار كويتي للعام 2019، بزيادة نسبتها 2.4%.

وقد تحقق هذا النمو المتواضع للتكاليف بفضل سياستنا بإعادة تنظيم التكاليف تماشياً مع المستويات المنخفضة للنشاط الاقتصادي، رغم أن خفض التكاليف لن يعوض المستويات المنخفضة للإيرادات بشكل كامل. كما تتضمن التكاليف الخاصة بالعام 2020 المساهمات المالية للمجموعة في إطار جهود مكافحة فيروس كورونا، وكذلك توحيد البيانات المالية لبنك لندن والشرق الأوسط بالإضافة إلى أثر التوسع المستمر في بعض أعمالنا الرئيسية.

كما تجدر الإشارة إلى بدء احتساب رسوم الاستهلاك الخاصة بمقرنا الرئيسي الجديد، والأثر الكامل لاحتساب تكاليف تدشين مركز البيانات المتطور المواكب لأعلى المستويات، من العوامل التي أيضاً ساهمت في زيادة التكاليف.

بالانتقال إلى المصروفات التشغيلية الفصلية، فقد بلغت 85.5 مليون دينار كويتي، وبذلك يزيد إجمالي التكاليف في الربع الرابع من العام 2020 عن الربع السابق بنحو 13.7 مليون دينار كويتي. وقد أدى زيادة حجم الأعمال خلال الربع الرابع من العام 2020 إلى زيادة نفقات التشغيل وارتفاع تكاليف الموظفين، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مكونات الأجور المتغيرة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المجموعة تواصل الاستثمار بكثافة في أعمالها (التقنيات المتعلقة بالعمليات الأمامية والعمليات المساندة على حد سواء) لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما ينعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

وقد آتت استثماراتنا الرقمية ثمارها خلال الأزمة حيث لعبت قنواتنا الرقمية دوراً محورياً في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية، وهو اتجاه نراه مستمراً حتى بعد العودة الجزئية للأنشطة الاقتصادية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية في بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

وفي ختام الحديث عن جانب التكاليف، فقد بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل لدينا 37.0%، متأثرة بانخفاض الإيرادات نتيجة للانخفاض السريع في أسعار الفائدة في مارس 2020 وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل يمين الشريحة.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة للعام 2020 نحو 246.4 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 90.0% عن العام 2019 الذي بلغت فيه 129.7 مليون دينار كويتي. وتشمل مخصصات خسائر الائتمان للعام والبالغة 217.7 مليون دينار كويتي، مخصصات مقابل إقراض العملاء من الشركات في الكويت وخارجها، وكذلك مخصصات لقطاع التجزئة في الكويت، ومخصصات احترازية تحسباً لتدهور جودة الائتمان بسبب تداعيات جائحة كورونا. بينما تعكس مخصصات خسائر انخفاض القيمة البالغة 28.7 مليون دينار كويتي بشكل خاص مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والمرتبطة بمحفظة الاستثمار لدينا، وذلك تحسباً لآثار التقلبات التي قد تقع في حال تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي بسبب تداعيات الجائحة ، هذا إلى جانب عملياتنا في لبنان.

وقد نتج عن تكوين مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة بهذه الوتيرة الكبيرة خلال العام 2020 بقيمة 217.7 مليون دينار كويتي مقابل 122.6 مليون دينار كويتي للعام 2019 إلى زيادة تكلفة المخاطر إلى 121 نقطة أساس مقابل 74 نقطة أساس للعام الماضي.

وبلغ إجمالي مخصصات الربع الرابع من العام 2020 نحو 38.8 مليون دينار مقابل 81.0 مليون دينار للربع الثالث من نفس العام، ونحو 25.1 مليون دينار في الربع الرابع من العام 2019.

وهنا أود الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة، إلا أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسملة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان –وسوف نتطرق إلى نسب كفاية رأس المال في شرائح العرض اللاحقة.

ننتقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

يحتل بنك الكويت الوطني مكانة رائدة بين البنوك الكويتية من حيث اتساع الانتشار الجغرافي لعملياته، وما يمتلكه من ميزة تنافسية متمثلة في قدرته على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. ويمنح هذا التنويع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويمنح أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية.

لنتحدث أولاً عن التنوع حسب الانتشار الجغرافي.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 206.1 مليون دينار كويتي ما يعد معدلاً قوياً في ظل الظروف الحالية على الرغم من الانخفاض بنسبة 6.6% مقارنة بالعام 2019 والذي بلغت فيه 220.7 مليون دينار كويتي، فيما ساهمت عملياتنا الخارجية في صافي الربح بنحو 49.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 112.2 للعام 2019، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكلفة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

ونلاحظ في الرسم البياني أعلى يمين هذه الشريحة أنه على الرغم من ظروف بيئة الأعمال الصعبة، فقد واصلت العمليات الخارجية المساهمة بنسبة 24% من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة مقارنة بنسبة 25% العام 2019. ومع ذلك، ونتيجة للزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة كما أسلفنا، فقد انخفضت مساهمة العمليات الخارجية في صافي ربح المجموعة إلى 20% مقارنة بنحو 28%في العام 2019.

أما بالنسبة لبنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، فقد بلغت أرباحه للعام 2020 نحو 34.4 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته45.1% عن صافي ربح العام 2019 والبالغ 62.6 مليون دينار كويتي، حيث تأثرت أرباحه أيضا بزيادة المخصصات. إلا أنني أود أن أسلط الضوء على أن الفائض التشغيلي لبنك بوبيان كان قويا حيث ارتفع بنسبة 9.9% على أساس سنوي مقارنة بالعام 2019.

وأخيرًا في الرسم البياني أسفل يمين الشريحة، تلاحظون ارتفاع حصة مساهمة بنك بوبيان في أصول المجموعة إلى 22% مستفيداً من نمو حجم القروض والاستثمارات، بالإضافة إلى استحواذه على بنك لندن والشرق الأوسط. وقد ساهمت العمليات الخارجية بحصة ثابتة في موجودات المجموعة بلغت 34%، في حين ساهمت العمليات المحلية التقليدية بنسبة 44%.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال الفترة المالية.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية31 ديسمبر 2020 نحو 29.7 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 1.5% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2019 والذي بلغ 29.3 مليار دينار كويتي. وقد تأثر حجم النمو خلال العام 2020 بالتحديات غير المسبوقة المتمثلة في إجراءات الإغلاق المفاجئة وبطء وتيرة النشاط الاقتصادي إثر أزمة جائحة كورونا.

وارتفعت محفظة قروض المجموعة إلى 17.5 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 1.0 مليار دينار كويتي وما نسبته 5.7% مقارنة بديسمبر 2019. وكانت العمليات التقليدية بالكويت، وبنك بوبيان وأثر الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط أهم المساهمين في نمو محفظة القروض خلال العام 2020.

وعلى صعيد ودائع العملاء، الموضحة أسفل يسار شريحة العرض، فقد بلغت 17.1 مليار دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2020 بزيادة قدرها 1.2 مليار دينار كويتي ونسبتها 7.4% مقارنة بنهاية ديسمبر 2019. ولمزيد من الوضوح، أود أن أشير هنا إلى أن ودائع العملاء المذكورة لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك تماشياً مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة.

كما أود أن أوضح أننا مازلنا نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة، حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وعلى وجه الخصوص النمو الممتاز للودائع المصرفية لقطاع التجزئة وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت بشقيه الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو في ودائع الأفراد التركيز المستدام على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى أسفل يمين هذا الشكل البياني أن ودائع العملاء تشكل حالياً ما نسبته 69% من مزيج تمويل المجموعة، مقارنة بما نسبته 65% بنهاية ديسمبر 2019.

كما أود أن أسلط الضوء على أن جزءاً كبيراً من هذا النمو القوي يرجع إلى قلة فرص الإنفاق خلال فترة طويلة من العام الحالي، وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية، بالإضافة إلى إحجام المجموعة عن بعض الودائع المؤسسية ذات التكاليف المرتفعة نسبياً، مع الحفاظ على مستويات سيولة قوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

علاوة على ذلك، فقد قام البنك خلال شهر نوفمبر 2020 بإصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) بقيمة 150.0 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) بقيمة 300.0 مليون دولار أمريكي بأجل استحقاق يبلغ 10 سنوات لكليهما. وفي المقابل، قام البنك باسترداد سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2) بقيمة 125.0 مليون دينار كويتي والتي كان أصدرها في نوفمبر 2015.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2020 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين للعام 2020 نحو 7% مقارنة بنحو 12.3% للعام 2019، بما يعكس تراجع الأرباح خلال العام.

كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 0.82% مقارنة بنحو 1.42% للعام 2019.

وقد تأثرت نسب الربحية بالانخفاض غير المسبوق في هوامش الفائدة، وتراجع إيرادات الرسوم والعمولات بالتزامن مع تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكلفة المخاطر.

وبلغ معدل كفاية رأس المال للمجموعة بنهاية ديسمبر2020 (الموضح أسفل يسار شريحة العرض) نحو 18.4% مقارنة بنحو17.8% بنهاية ديسمبر من العام 2019، وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى بنهاية ديسمبر 2020 نحو 16.0% فيما بلغ كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة1 حقوق المساهمين نحو 13.6% .

أما فيما يتعلق برأس المال، فتجدر الإشارة إلى برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية، حيث طبقت كافة البنوك الكويتية برنامج تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل 2020دون احتساب فوائد نتيجة لهذا التأجيل. وقد نتج عن تأجيل هذه الدفعات خسارة للمجموعة بلغت 150 مليون دينار كويتي نتيجة لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

وقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتحميل خسائر التعديل لمرة واحدة على حقوق الملكية، حيث تم إضافة ما قيمته 130 مليون دينار كويتي كخسارة ضمن بند حقوق المساهمين، وذلك بعد تعديل حصة المجموعة في بنك بوبيان، على أن يتم توزيع أثر هذه الخسائر بقيم متساوية على مدار 4 سنوات بداية من العام 2021 لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 1.10% بنهاية ديسمبر 2019 إلى 1.72% بنهاية ديسمبر 2020، نظراً للزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة التي أشرنا إليها سابقاً. أما نسبة تغطية القروض المتعثرة فقد بلغت 220% بنهاية ديسمبر 2020، فيما يعتبر من المستويات الجيدة.

وننتقل الأن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص سريع للأحداث التي ميزت أداءنا المالي في العام 2020، والتوقعات الخاصة بمجريات الأمور خلال العام 2021.

شهد العام 2020 تداعيات غير مسبوقة إثر تفشي جائحة كورونا في كل أنحاء العالم، ما أدى إلى انتشار واسع لعمليات الإغلاق، وانخفاض كبير في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي وأجواء من عدم اليقين العام. وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة وبالتالي هوامش الفائدة، وتراجع فرص إيرادات الرسوم، إلى جانب الزيادة الكبيرة في تكلفة المخاطر، الأمر الذي أدي إلى انخفاض بنسبة 38.6% في صافي أرباح المجموعة.

لذلك، فهذا هو المناخ السائد إلى حد كبير ونحن نتطلع للعام 2021.

فعلى الرغم من الاستئناف الجزئي للنشاط الاقتصادي، فإن الزيادة المستمرة في حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في العديد من الدول، وما يترتب عليها من إجراءات إغلاق وغيرها من إجراءات تهدف إلى السيطرة على تفشي الوباء، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي تسيطر على المشهد المحلي، تشير إلى أن بيئة التشغيل لا تزال تتسم بالصعوبة. وكذلك، فمن غير المتوقع أن تشهد بيئة أسعار الفائدة المنخفضة الحالية أي اتجاه صعودي خلال الفترة القريبة. كل هذا يجعل من الصعب الوقوف على توقعات دقيقة بشأن المؤشرات الرئيسية. وبالطبع، فإن التقييمات المستقبلية يتم تحديدها بعد دراسة متأنية لاعتبارات متنوعة من ضمنها التوقيت وغيره من العوامل الأخرى، وبالتالي فمن المنتظر تعديلها بمرور الوقت.

أما فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً بلغ 5.7% خلال العام 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً في خانة الآحاد ما بين متوسط إلى مرتفع لفترة الاثني عشر شهراً.

وبلغ متوسط صافي هامش الفائدة للعام 2020 نحو 2.21% بينما بلغ نحو 2.22% لفترة الربع الرابع من العام، ومع ترجيح بقاء بيئة أسعار الفائدة دون تغيير، فإننا نتوقع بقاء مؤشرات صافي هامش الفائدة ضمن هذا النطاق خلال العام 2021 بأكمله.

كما بلغ متوسط نسبة التكاليف إلى الدخل خلال العام 2020 نحو 37.0%. ونظراً لوجود تحديات كثيرة في بيئة أسعار الفائدة وكذلك ظروف الاقتصاد الكلي، وازدياد

التنافسية، فضلاً عن استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة، جميعها عوامل ستساعد على بقاء النسبة عند أواخر الثلاثينات.

ولا يتضمن هذا الاستعراض التوقعات المستقبلية بشأن تكلفة المخاطر، حيث إنه على الرغم من عودة الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل جزئي، إلا أن الجائحة لم تنته بعد، ولا تزال تداعياتها العالمية تتكشف. لذلك، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية بشأن تكلفة المخاطر وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. ومع ذلك، فإننا نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا ببقائها فوق الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.

إلا أنه قبل الانتقال إلى أمير مرة أخرى، أود أن أوجز ما أسلفت ذكره هنا مؤكداً رضانا عن نتائج العام 2020 في ظل الظروف التشغيلية الصعبة التي شهدناها خلال الفترة، حيث تعكس هذه النتائج قدرة البنك على مواجهة الظروف غير المواتية وحالة عدم اليقين. فقد تميزت أعمالنا بمرونة انعكست على أداء الإيرادات التشغيلية، كما شهدنا نمواً جيداً في الودائع الرئيسية للمجموعة وترشيداً على صعيد التكاليف، هذا فضلا عن المستويات المريحة للسيولة وقوة الرسملة خلال العام 2020.

وبالنظر إلى المستقبل، فسوف تواصل المجموعة استراتيجية الاستثمار في موظفيها وفي التقنيات الجديدة، مع تعزيز استراتيجية التنويع لديها بشكل انتقائي في الأسواق التي تشكل فرصاً للنمو، وذلك بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية ونموه المستقبلي.

شكر اً لكم على وقتكم الثمين، وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا: شكراً لك سوجيت وشكراً لكم جميعاً على الاستماع إلى عرضنا.

سنتوقف الآن لدقائق حتى ترد إلينا الأسئلة من خلال المنصة. لدينا بعض الأسئلة ولكن من أجل الوقت، سنقوم بتجميع الأسئلة حسب المواضيع لكي نتمكن من الإجابة على أكبر عدد ممكن من الأسئلة. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة ثم نبدأ الإجابة عنها.

لدينا العديد من الأسئلة ولكن نصفها يدور حول صافي هامش الفائدة والاتجاهات المتعلقة بالعوائد وتكلفة التمويل.

سأفسح المجال الآن لسوجيت للإجابة على التوقعات الخاصة بصافي هامش الفائدة للعام المقبل واتجاهات العوائد وتكلفة التمويل.

تفضل سوجيت

سوجيت رونغي: كان هناك تحسن في صافي هامش الفائدة خلال الربع الرابع من العام، وهذا ما كنا نتوقعه فبالنظر إلى هيكل المطلوبات لدينا ومع استحقاق آجال الودائع لأجل وخاصة تلك التي تكون مرتفعة الفائدة، تم استبدالها بودائع ذات أسعار فائدة أقل وهذا ما شهدناه بالفعل خلال العام الماضي مع استحقاق لآجال ودائع طويلة الأجل، لذلك رأينا تحسناً ملحوظاً في تكاليف التمويل خلال الربع الرابع من العام 2020.

ولذلك، أعتقد أننا حققنا الاستفادة بشكل كبير على صعيد تكلفة التمويل الإجمالية. كما أننا لا نتوقع حدوث حركة واسعة أو كبيرة في تكلفة التمويل للعام 2021.

ويمكن أن يكون هناك تحسن طفيف للغاية، لكننا نحتاج أيضًا إلى النظر إليه من حيث العائد وكيف ستكون اتجاهات العوائد خلال العام 2021. لذلك، فمن المتوقع أن يظل صافي هامش الفائدة الخاص بنا بشكل عام ضمن المستويات التي رأيناها خلال الربع الأخير من العام 2020 بنسبة 2.22% للعام بأكمله.

وبالتالي فإننا لا نتوقع أي تحسن كبير أو حتى انخفاضات كبيرة في صافي هوامش الفائدة خلال العام 2021.

أمير حنا: هناك أيضًا بعض الأسئلة عن اتجاهات القروض المتعثرة خلال الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث وتأثير ذلك على اتجاهات تدعيم المخصصات خلال الربع الرابع.

عصام الصقر: أود التأكيد على أنه خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2020، كانت هناك ضبابية كبيرة وحالة من عدم اليقين فيما يخص بيئة التشغيل، وهو ما دفع الإدارة لاتباع سياسة متحفظة للغاية بشأن توفر السيولة لدى بعض العملاء، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تجنيب مستويات عالية من المخصصات أغلبها مخصصات محددة لهذه المجموعة من العملاء، وعلى الجانب الأخر انعكس ذلك بدوره على تخفيف مستويات تجنيب المخصصات للربع الرابع بشكل رئيسي.

وبشكل عام، فقد تحسنت وتيرة تجنيب المخصصات خلال الربع الرابع مقارنة بالربعين الثاني والثالث من العام.

أمير حنا: لدينا سؤال عن برامج تأجيل الأقساط الخاصة بمحفظة قروض الشركات وهل مازال البنك يقدم تأجيلات للشركات؟ وما هو حجمها حتى الآن؟

سوجيت رونغي: كان هناك تأجيلان تم تنفيذهما لأقساط القروض خلال العام 2020، حيث كان أحدهما يخص القروض الشخصية وبطاقات الائتمان أيضًا، والذي كان على مستوى المحفظة بالكامل، بينما كان الآخر متعلقاً بقروض الشركات.

وكان برنامج تأجيل أقساط قروض الشركات مختلفا عن برنامج تأجيل أقساط القروض الشخصية لأن تأجيل قروض الشركات يتم تقييمه على أساس كل حالة على حدة على خلاف تأجيل القروض الشخصية الذي كان على مستوى المحفظة بشكل عام.

وكان على كل شركة تريد الاستفادة من هذا التأجيل أن تقدم طلباً إلى البنك ولدى البنك خيار قبول الطلب أو رفضه. وفي حالة الموافقة، يتم تأجيل الفوائد المترتبة لفترة ربعين مع تحصيلها بداية من ديسمبر للمرة الأولى ثم المرة الثانية بحلول الربع الأول من العام 2021.

ولقد رأينا جزءًا من تأثير التأجيل على كل من برامج التأجيل الخاصة بالقروض الشخصية وقروض الشركات، وكانت عمليات السداد وفقًا لتوقعاتنا ولا نرى أي سبب للمخاوف الناشئة عن برامج التأجيل المذكورة خلال هذه المرحلة.

أما بالنسبة لحجم تأجيل قروض الشركات، فلم تكن كبيرة جدًا، بل كانت في الواقع أقل من 5% من إجمالي محفظة قروض الشركات ولم يكن لها أي تأثير جوهري على جانب الإيرادات للعام 2020.

أمير حنا: هناك سؤال عن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ونسبتها من إجمالي الودائع.

عصام الصقر: تمثل ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير حوالي 40-50% من إجمالي الودائع غير المصرفية، وذلك حسب كيفية تصنيفها.

أمير حنا: بالنظر إلى الاتجاهات الحالية في هيكل التمويل، كيف سيتغير مزيج التمويل الخاص بكم خلال العام 2021؟

سوجيت رونغي: لا نتوقع حدوث أي تغيير كبير في مزيج التمويل خلال العام 2021. فخلال العام 2020، استفادت المجموعة من ارتفاع النمو في الودائع الشخصية وودائع التجزئة، وبشكل رئيسي ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير. كما شهدنا في الربع الأخير، وعلى الرغم من بدء سداد أقساط القروض وبداية الفتح التدريجي للنشاط الاقتصادي، أن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ظلت مستقرة في الربع الأخير، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه خلال الفترات القادمة من العام.

أمير حنا: لدينا سؤال عما إذا كانت هناك أية مستجدات بشأن قانون الدين العام.

تفضل سيد/ عصام

عصام الصقر: لدينا برلماناً جديداً تم انتخابه منذ شهرين. وأعتقد أنه سيتم إقرار قانون الدين العام عاجلاً أو آجلاً. فهو في الأساس قرار سياسي يجب أن يتخذه البرلمان. فمن أجل توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع الضخمة، من الضروري أن تضغط الحكومة من أجل إقرار قانون الدين العام.

لذلك، فكلي ثقة أنه سيتم إقرار هذا القانون على المدى الطويل.

أمير حنا: لدينا أسئلة مكررة، لذلك ننتظر ورود أسئلة أخرى إلينا.

وردنا سؤال يطلب إعادة ذكر الإعلان الخاص بتوزيعات الأرباح.

عصام الصقر: كما سبق أن ذكرت، فقد تم الإعلان عن توزيعات أرباح نقدية بنسبة 20% بالإضافة إلى أسهم منحة بواقع 5%.

ومن المنتظر انعقاد الجمعية العمومية خلال الأسبوع الأول من شهر مارس، على أن يكون توزيع الأرباح بعد حوالي 4 أسابيع من اعتمادها، وذلك تبعاً لسرعة الحصول على موافقات الجهات الرقابية.

أمير حنا: لدينا بعض الأسئلة عن المراحل المختلفة للقروض وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS9). أود أن أوضح أننا لا نُبلغ عن الحسابات المتعلقة بالمعيار IFRS9 على الجانب الائتماني، لذلك لا يتوفر أي من هذه التفاصيل بشكل علني. حيث نقوم بإبلاغ الجهات الرقابية فقط في هذه المرحلة.

سؤال آخر عن أي قطاع نتجت عملية رد المخصصات المحددة؟

سوجيت رونغي: لم تكن عملية رد المخصصات المحددة خاصة بقطاع معين، بل نتجت عن مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التجزئة وبعض قطاعات الشركات.

أمير حنا: لدينا سؤال عما إذا كان بنك الكويت الوطني استأنف تحصيل رسوم الخدمات التي تم إيقافها خلال تفشي الجائحة؟

سوجيت رونغي: ما حدث هو أنه كان سيتم استئناف تحصيل هذه الرسوم فيما يخص بعض المعاملات التي تمت، فعلى سبيل المثال، كان نشاط التمويل التجاري منخفضًا للغاية خلال فترات الإغلاق للحد من تفشي الوباء وهذه الرسوم تم استئناف تحصيلها. وبالنسبة لنشاط الأصول المُدارة والذي كان منخفضًا، فقد تم استئناف تحصيل الرسوم الخاصة به. هذه هي عناصر إيرادات الرسوم جنبًا إلى جنب مع إيرادات رسوم البطاقات الائتمانية التي نتوقع الاستفادة منها خلال العام 2021.

أمير حنا: سؤال آخر عن الهوامش، ما هو السبب وراء الارتفاع الكبير في صافي هامش الفائدة خلال الربع الأخير؟

سوجيت رونغي: كما ذكرت، كان ذلك في الأساس بسبب استحقاق الودائع طويلة الأجل التي تم حجزها في وقت سابق. فقد تم استبدال هذه الودائع بودائع أخرى قصيرة الأجل بأسعار فائدة أقل، وكان هذا هو السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع. فهذا هو هيكل محفظتنا، حيث تستغرق الودائع طويلة الأجل بعض الوقت لتجديدها بأسعار فائدة أقل، وهذا بالضبط ما حدث خلال الربع الرابع.

أمير حنا: هل ما زال البنك يمنح تأجيلاً لقروض العملاء من الشركات على أساس كل حالة على حدة؟

سوجيت رونغي: في الحقيقة لا، لا أعتقد أن هناك الكثير من طلبات التأجيل، حيث كان الأمر يعتمد على الطلبات الواردة من الشركات ولا نرى أي طلبات جديدة هذا العام.

أمير حنا: هذه معظم الأسئلة التي وردت إلينا. هناك بعض الأسئلة التي لم يتم الإجابة عليها نظرا لعامل الوقت.

إذا كانت لديكم أي أسئلة لم يتم الإجابة عليها، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين

وبذلك نختتم المكالمة، شكراً جزيلاً لكم.

عامل البدالة، عودة إليك.

عامل البدالة: سيداتي وسادتي، بذلك نصل إلى نهاية مكالمة اليوم.

شكرا لمشاركتكم الكريمة. يمكنكم الآن إنهاء المكالمة.